المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Arab Journal for Humanities and Social Sciences
Impact Factor ISI 1.304

العدد الثامن عشر / الجزء الأول نيسان 2023

أثر التضخم على بيانات التقارير المالية لشركات المقاولات

(دراسة ميدانية علي عينة من العاملين بشركة بروج لخدمات الصناعة والإنشاءات الاستشارية – الخرطوم).

The impact of inflation on the financial reporting data of contracting companies(A field study on a sample of workers at Boroog Industry and Construction Consulting Services Company – Khartoum).

الباحث:

د. عمر النور كريم الدين عمر

جامعة بخت الرضا– كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية– قسم المحاسبة والتمويل

Researcher:

Dr. Omar Al-Nour Karim Al-Din Omar

Bakht Al-Ruda University – College of Economics and Administrative Sciences – Department of Accounting and Finance.

Omerjay2020@gmail.com

الملخص.

تناول الدراسة أثر التضخم علي بيانات التقارير المالية ــ دراسة حالة شركة بروج للمقاولات في عام 2022م ، تمثلت مشكلة الدراسة في السؤال التالي : هل يؤثر التضخم علي بيانات التقارير المالية لشركات المقاولات ، هدفت الدراسة إلي معرفة مدي تأثير التضخم علي بيانات التقارير

المالية لشركات المقاولات ولفت نظر الشركات والمؤسسات العلمية والمهنية المحاسبية للإهتمام بمعالجة ظاهرة التضـــخم في إعداد القوائم المالية ، والتعرف علي الآثار الســـلبية الناجمة عن التضـخم في إعداد بيانات التقارير المالية ، إختبرت الدراسـة فرضـية رئيسـية وهي : هناك علاقة ذات دلالة إحصـــائية بين أثر التضـــخم و بيانات التقارير المالية وتفرعت منها عدة فرضـــيات هناك علاقة ذات دلالة إحصـائية بين بيانات التقارير المالية المعدة والتغيرات في المسـتوى العام للأسـعار لشـركات المقاولات. وهناك علاقة ذات دلالة إحصـائية بين إعتماد شـركات المقاولات علي معايير المحاسبة والمراجعة والضبط لمعالجة التضخم ، وهناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين معايير المحاسـبة والمراجعة والضـبط لشركات المقاولات في معالجة آثار التضـخم عند إعداد القوائم المالية. ركزت الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي والتاريخي والإستنباطي ، وقد أجريت الدراسـة وإختبار الفرضـيات علي مجتمع العاملين بشـركة بروج للمقاولات . تم إسـتخلاص عدة النتائج أهمها هناك علاقة ذات دلالة إحصـــائية بين بيانات التقارير المالية المعدة والتغيرات في المستوى العام لشركة بروج لخدمات الصناعة والإنشاءات الاستشارية المحدودة. كما أن معايير المحاسـبة والمراجعة تكشـف أثر التغيرات في المسـتوى العام للأسـعار عند إعداد قائمة المركز المالي بشركة بروج لخدمات الصناعة والإنشاءات الاستشارية المحدودة ، كما توصلت الدراسة إلي عدد من التوصـيات أهمها إعتماد شركات المقاولات علي معايير محاسبية لمعالجة التضـخم في بيانات التقارير المالية عند إعداد قائمة المركز المالي لا بد أن تسـتند الشـركات علي معايير المحاسبة والمراجعة لمعالجة التغيرات في المستوى العام للأسعار.

الكلمات المفتاحية: التضخم ، التقارير المالية ، القوائم المالية ، التغيرات في المستوي العام للأسعار، معايير المحاسبة ، تقارير البيانات المالية.

Abstract

The research aimed to impact of inflation on the financial reports data - a case study of the Boroog Contracting Company in 2022. The study problem was represented in the following question: Does inflation affect the financial reports data of construction companies? The study aimed to know the extent of the impact of inflation on the financial reports data of construction companies. He planned the attention of companies, scientific

and professional accounting institutions, to addressing the phenomenon of inflation in preparing financial statements, and identifying the negative effects resulting from inflation in preparing financial reports statements. The study tested a main hypothesis: There is a statistically significant relationship between the impact of inflation on the financial reports data, and several hypotheses were branched from it. There is a statistically significant relationship between the prepared financial reports data and changes in the general level of prices for construction companies. There is a statistically significant relationship between the contracting companies' reliance on accounting, auditing and control standards to treat inflation, and there is a statistically significant relationship between accounting, auditing and control standards for contracting companies in dealing with the effects of inflation when preparing the financial statements. The study focused on the descriptive analytical, historical and deductive method. The study was conducted and hypotheses were tested on the community of workers in Boroog Contracting Company. The most important results of study:-There is a statistically significant relationship between the prepared financial reports data and the changes in the general level of Boroog Company for Industrial Services and Consulting Construction Ltd. The accounting and auditing standards reveal the impact of changes in the general level of prices when preparing the statement of financial position in Boroog Company for Industry and Consulting Construction Services Ltd. The study also reached a number of recommendations, the most important of which are the contracting companies' adoption of accounting standards to address inflation in the financial reporting statements. When preparing the financial statement, companies must rely on accounting and auditing standards bases on the changes in the general level of prices.
Key Words: Inflation , Financial Reports ,Financial Statements ,Change the Average Price Level , Financial Standers, Financial Data Reports.

المحور الاول: الإطار المنهجي والدراسات السابقة

أولاً: الإطار المنهجي

التقارير المالية وسيلة يتم من خلالها توصيل المعلومات إلي المهتمين بالمعلومات الملائمة لإتخاذ القرارات بشكل عقلاني ، ولقد زاد الإهتمام في الفترة الأخيرة بصدق وعدالة المعلومات التي توفرها بيانات التقارير المالية لكي تفي بإحتياجات مستخدمي المعلومات التي توفرها التقارير المالية في إتخاذ القرارات الإقتصادية السليمة وذلك في ظل التطورات الإقتصادية والتكنولوجية مما أدي إلي التذبذب المستمر في القوة الشرائية لوحدة النقد التي تتمثل في أسعار الصرف مما يؤثر علي الوحدات الإقتصادية بصورة تجعل بيانات التقارير المالية لا تعكس الواقع المالي والإقتصادي وذلك لأن التقارير المالية يتم إعدادها بإفتراض ثبات وحدة النقود وتعتمد علي مبدأ التكلفة التاريخية في القياس المحاسبي دون أخذه في الإعتبار الإبتعاد عن القوة الشرائية للنقود مما يؤثر علي الموارد الإقتصادية للوحدة وعلي المستخدمين للمعلومات التي تعكسها التقارير المالية ويؤثر علي قراراتهم ويعتبر تطور المفاهيم المحاسبية بطيئاً مقارنة مع تطور البيئة الإقتصادية والظروف المحيطة بالتقارير المالية.

فحتي الآن ما زال أساس التكلفة التاريخية هو الأساس المتعارف عليه في تقويم الأصول وحتي الآن لا يوجد هناك مبدأ علمي متفق عليه ولا موقف مهني موحد لمواجهة أثر التضخم علي بيانات التقارير المالية.

مشكلة الدراسة:

تمثلت مشكلة الدراسة في أن هدف المحاسبة خدمة المستخدمين للمعلومات المحاسبية للنشاط المالي لشركات المقاولات بهدف ترشيد القرارات الإقتصادية ، وتمثل التقاير المالية وسيلة يتم من خلالها التوصل إلي معلومات تم إعدادها وفقاً للفروض والمعايير والمبادئ المحاسبية وتتجاهل تماماً التغيرات في القوة الشرائية للنقد مفترضة الثبات في وحدة النقد لذلك تتلخص مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي : ما مدي تأثير التضخم علي بيانات التقارير المالية لشركات المقاولات؟ هذه هي المشكلة التي تبحثها الدراسة ويمكن تلخيصها في التساؤلات التالية:

1.هناك علاقة ذات دلالة إحصـــائية بين بيانات التقارير المالية المعدة والتغيرات في المســـتوى العام للأسعار لشركات المقاولات.

2.هل تعتمد شـركات المقاولات على معايير المحاسـبة والمراجعة والضـبط لمعالجة التضـخم في بيانات القوائم المالية؟

3.هل معايير المحاســبة والمراجعة والضــبط تعالج آثار التضــخم في التقارير المالية عند إعداد القوائم المالية لشركات المقاولات؟

أهمية الدراسة :

تعتبر الدراسـة إثراء علمي لحداثة الموضـوع الذي يتم تناوله وبما أنه يوضـح أهمية الدور الذي يلعبه التضـخم وتأثيره علي القياس المحاسـبي عند إعداد التقارير المالية المعدة والمنشـورة ، ومن ثم الخروج بنتائج وتوصـيات جديدة من خلال التعرف علي ما توصـلت اليه الدراسـات السـابقة ومعرفة الفجوات فيها. كما تنبع اهميتها في انها تكشف الواقع الفعلي للآثار الناتجة من عدم أخذ أثر التقلبات في الأســعار عند إعداد التقارير المالية المعدة في شــركات المقاولات ومعالجة أثر التضخم الذي يحدث في القوائم المالية من خلال الرؤية المحاسبية.

أهداف الدراسة:

تسعي الدراسة إلي تحقيق الأهداف التالية:

1-التعرف علي مدي تأثير التضخم علي بيانات التقارير المالية لشركات المقاولات.

2- التعرف علي الآثار السـلبية الناجمة عن التضـخم في إعداد بيانات التقارير المالية لشـركات المقاولات.

3- بيان العلاقة بين التضخم وأثره علي تقارير البيانات المالية لشركات المقاولات.

فرضيات الدراسة:

لحل مشكلة الدراسة وتحقيق أهدافها تمت صياغة الفرضيات الاتية:

1- توجد علاقة ذات دلالة إحصـــائية بين بيانات التقارير المالية المعدة والتغيرات في المســـتوى العام للأسعار لشركات المقاولات.

2- توجد علاقة ذات دلالة إحصـــائية بين إعتماد شـــركات المقاولات علي معايير المحاســـبة والمراجعة والضبط لمعالجة التضخم .

3- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معايير المحاسبة والمراجعة والضبط لشركات المقاولات في معالجة آثار التضخم عند إعداد القوائم المالية.

منهجية الدراسة:

إعتمدت الدراسة علي المناهج التالية:

المنهج التاريخي: لإستعراض الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة وتتبع الظاهرة تاريخياً.

المنهج الإستنباطي: لتحديد مشكلة الدراسة وصياغة الفرضيات.

المنهج الإستقرائي: لتكوين الإطار النظري.

المنهج التحليلي الوصفي: لتحليل بيانات الدراسة الميدانية.

مصادر جمع المعلومات : إعتمدت الدراسة في جمع البيانات علي المصادر التالية:

المصادر الأولية: تتمثل في البيانات التي تم جمعها من الدراسة الميدانية من خلال إستمارة الإستبانة.

المصادر الثانوية : من خلال الاستفادة من المعلومات الموجودة في المراجع والرسائل الجامعية والكتب و المجلات والمصادر الأخرى.

حدود الدراسة :

تتمثل حدود الدراسة في الاتي:

الحدود المكانية : شركة بروج للمقاولات – الخرطوم .

الحدود الزمانية : تتمثل في الفترة من 2021 م – 2022م .

ثانياً : الدراسات السابقة:

دراسة: عبد الرحمن ، (2009م) :

تمثلت مشكلة الدراسة في قياس أثر التضخم المالي علي القوائم المالية في محاولة لإيجاد نموذج محاسبي مناسب من بين النماذج المحاسبية المتعددة للتضخم ، يعبر عن القوائم المالية في ظل

تغيرات الأسعار و غالباً ما تكون هذه القوائم المالية معدة وفقاً للتكلفة التاريخية والذي يترتب عليه ظهور أرباح وهمية ، تناولت الدراسة النموذج المحاسبي لبيان أثر التضخم المالي علي القوائم المالية بالتطبيق علي شركة الصمغ العربي السودانية للفترة من يناير (2005 – 2006م، من فرضيات الدراسة أن تأثير التضخم المالي علي الخصائص النوعية لبنود القوائم المالية التاريخية يجعلها مضللة للمستخدم ولذلك تفقد معلوماتها الصدق في التعبير والملاءمة لعملية إتخاذ القرارات وقابلية المقارنة بموضوعية ، وأن هناك نماذج متعددة تبين أثر التضخم علي القوائم المالية. إعتمدت الدراسة علي المنهج الإستنباطي والإستقرائي والتاريخي والوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلي أن الإعتماد علي نموج المحاسبة عن التكلفة التاريخية في إعداد القوائم المالية في ظل التضخم المالي يؤدي إلي تغيرات الأسعار لا يجدي ، وأن النماذج المحاسبية المتعددة للتضخم التي تعالج أثر التضخم علي القوائم المالية تختلف في طريقة المعالجة إلا أنها تعتبر مناسبة لبيان أثره علي القوائم المالية ، تناولت بشكل تفصيلي النماذج المختلفة لمحاسبة التضخم وتحسين جودة المعلومات المحاسبية في القوام المالية المنشورة في أوقات التضخم.

دراسة زهير ، (2012م) :

تمثلت مشكلة الدراسة في تجاهل الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية أثر إرتفاع المستوى العام للأسعار عند إعداد القوائم المالية مما يؤدي إلي عدم صحة واقعية هذه القوائم ، تناولت الدراسة أثر التضخم علي معلومات القوائم المالية في أسواق المال ، هدفت الدراسة إلي تحديد أثر تغيرات الأسعار بغرض بيان أثر إرتفاع المستوى العام للأسعار علي عناصر القوائم المالية كمصدر للمعلومات . إختبرت الدراسة الفرضيات التالية: تؤثر المبادئ المحاسبية علي معلومات القوائم المالية في حالة التضخم ، يؤثر التضخم علي بنود القوائم المالية التقليدية التاريخية مما يجعلها مضللة للمستخدم .أثبت الدراسة صحة الفرضيات وتوصلت الدراسة إلي نتائج منها يشكل النظام المحاسبي التقليدي التاريخي الإطار العام لإعداد القوائم المالية في معظم المنشآت الذي يجعلها مضللة للمستخدم وتفقد معلوماتها الصدق والتعبير.

دراسة : رماش ، يس ، زرقين ، عبود (2017م) :

تناولت الدراسة أثر القوائم المالية في ظل الإعتماد علي معايير المحاسبة الدولية ، وهذا كونها ظاهرة تعاني منها معظم الدول المتقدمة والنامية علي غرار دولة الجزائر حيث تم إسقاط هذه الدراسة علي إحدى المؤسسات في مؤسسة نفطال فرع أم البواقي وكان من أهم نتائج هذه الدراسة أن إعداد القوائم المالية في ظل وجود تضخم يؤدي إلي إصدار هذه القوائم بصورة مضللة ، كما أكدت هذه الدراسة علي أن معظم المؤسسات في الجزائر لا تأخذ بعين الإعتبار عند إعداد قوائمها المالية ظاهرة التضخم . وخلصت الدراسة إلي مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة توجيه معدي القوائم المالية إلي مراعاة التضخم قبل إعدادها والعمل علي إنشاء خلايا تراقب التطورات الحاصلة في المستويات العامة للأسعار. تناولت الدراسة أثر التضخم علي القوائم المالية في ظل الإعتماد علي معايير المحاسبة الدولية.

دراسة : زعباط ، مهدي ، غضابنة ، ليليا (2019م) :

تناولت الدراسة معالجة تأثير الإرتفاع في المستوى العام للأسعار وإنخفاض القوة الشرائية لوحدات النقود علي البيانات المحاسبية التاريخية للقوائم المالية بإستخدام بدائل القياس المحاسبي المتعارف عليها في ظروف التضخم والتي تتمثل في التكلفة التاريخية المعدلة والجارية يؤدي إلي تجانس وحدة قياس العناصر المحاسبية بهدف زيادة الفعالية والمصداقية كوسيلة لإتخاذ القرارات الإقتصادية السليمة. كما أوصت الجهات الحكومية الجزائرية بضرورة الإفصاح الصادق عن معدلات التضخم وعدم التستر عليها. تناولت الدراسة بدائل القياس المحاسبي لآثار التضخم علي القوائم المالية.

المحور الثاني : الإطار النظري (الدراسة)

أولاً: مفهوم وأسباب وأنواع التضخم

مفهوم التضخم ليس له تعريف موحد أو معنى وحيد عند علماء المالية والإقتصاد ، فالتعريف المالي للتضخم هو (زيادة الطلب الكلي الإستهلاكى عنن العرض الكلي نتيجة التوسع النقدي أو التوسع في الإئتمان المصرفي يترتب عليها إرتفاع مستمر في الأسعار وإنخفاض في قيمة النقود). أما التعريف الإقتصادي وهو (زيادة الطلب الكلي الإستهلاكي عن العرض الكلي ويترتب عليه إرتفاع مستمر في الأسعار وإنخفاض في قيمة النقد نتيجة لعوامل نقدية أو عينية). (حسين غازي عناية ، 1991م ،ص20).

تعريف التضخم : يعرف التضخم كاردنيو آكلي (بأنه الإرتفاع المستمر والمحسوس للمستوى العام للأسعار) ويضيف آكلي قائلاً : إن هذه الظاهرة تعبر عن حالة عدم التوازن ويجب تحليلها وفقاً لمعايير حركية وليس لمعايير ساكنة.(سعيد هتهات ، 2006 م ، ص33)

ويتمثل التضخم في فكرتين: (عادل أحمد حشيش ، 2004م ، ص283) :

1- زيادة كمية النقود بالنسبة لكمية السلع.

2- إرتفاع مستوى الأسعار.

يعرف الباحث التضخم بأنه (إرتفاع مستمر للأسعار يعاني منه الإقتصاد ولكن تستطيع الحكومة التدخل وتحديد الأسعار كي تمنع القوى التضخمية من تحقيق إرتفاع في الأسعار).

ثانياً: أسباب التضخم:

يري الباحث أن من أهم أسباب حدوث التضخم ما يلي:

1- جذب الطلب (العوامل الدافعة للطلب الكلي نحو الإرتفاع):

يرى علماء الاقتصاد ، أن التضخم الناشئ عن جذب الطلب يتخذ شكل حلقة مفرغة تبدأ أولاً من الزيادة في فائض الطلب النقدي أيا كان سبب هذه الزيادة (إنفاق حكومي ، اجتماعي ، إسكاني...) ، الأمر الذي يؤدي إلى نقص في العرض في محاذاة الطلب ، و يرى كينز أن هذا الفائض في الإنفاق يؤدي إلى زيادة في أسعار السلع و الخدمات ، وزيادة الأسعار هذه سوف تحفز المشاريع الإنتاجية إلى زيادة الإنتاجية بهدف الحصول على أقصى ربح ممكن ، الأمر الذي يعني أن يدخل الإقتصاد القومي في حلقة مفرغة من الإرتفاعات المتواصلة في الأسعار, وأهم العوامل الدافعة للطلب نحو الإرتفاع :-

أ- زيادة الإنفاق الإستهلاكي والاستثماري.

ب- التوسع في فتح الإعتمادات من قبل المصارف لتزويد الأسواق بمبالغ نقدية كبيرة.

ج- العجز في الميزانية والمقصود به زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة.

د- تمويل العمليات الحربية يشكل ميدانا فسيحا يتجه فيه الإنفاق العام نحو الزيادة المستمرة والارتفاع .(حسين غازي عناية 1991م ، ص 103 – 106)

2- عدم كفاية الجهاز الإنتاجي : قد يعود عدم المرونة إلى نقص التطور الإنتاجي المستخدم في العمليات الإنتاجية فقد تكون الأساليب المتبعة قديمة ولا تفي بمتطلبات الأسواق الحديثة.

3- النقص في العناصر الإنتاجية: كالعمال والموظفين المختصين والمواد الأولية والمواد الخام.

4- النقص في رأس المال العيني : المستخدم عند مستوى الإستخدام الكامل مما يباعد ما بين النقد المتداول و بين المعروض من السلع والمنتجات و الثروات المتمثلة في العرض الكلي المتناقص ، وبالتالي ظهور التضخم كمؤشر على وجود الخلل التوازني في الأسواق المحلية والذي يعبر عن النقص في العرض الإنتاجي.

5- زيادة النفقات (زيادة التكاليف الإنتاجية): تتمثل العناصر الإنتاجية في العمال والموظفين والمواد الخام والمواد الأولية...، وإرتفاع تكاليفها ويتجلى أكثر في الإرتفاع في معدلات الأجور وارتفاع تكاليف المواد الأولية سواء المنتجة محليا أو المستوردة.

فكرة التضخم الناشئ عن دفع النفقة تبلورت في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية ، فقد يحدث إرتفاع ملموس في أسعار السلع والخدمات النهائية نتيجة لإرتفاع تكاليف الإنتاج بشكل عام وإرتفاع الأجور بشكل خاص ، وارتفاع التكاليف هنا يتمثل في إرتفاع أسعار خدمات عوامل الإنتاج بنسبة أكبر من الإنتاج الحدي لها ، ويطلق على هذا التضخم إسم تضخم التكاليف.

ثالثاً: أنواع التضخم:

تعدد المفاهيم الخاصة بكلمة التضخم أدى إلى وجود أنواع متعددة لها ، وهذه أنواع التضخم وفق التقسيم التالي: (عقيل جاسم عبد الله ، النقود والبنوك ،1999م ، ص187) .:

1- تحكم الدولة في جهاز الأئتمان: تتحدد بعض أنواع الإتجاهات التضخمية بمدى تحكم الدولة في جهاز الائتمان ومراقبته لتحركات المستويات العامة للأسعار والتأثير فيها وهي:

أ- **التضخم الطليق أو المكشوف:** يعني إرتفاع الأسعار دون أي قيد أو حد يوقفه ، كما يتسم هذا النوع من التضخم بإرتفاع سافر في الأسعار والأجور والنفقات الأخرى التي تتصف حركاتها بالمرونة ، ودون أي تدخل من قبل السلطات الحكومية للحد من هذه الإرتفاعات أو التأثير فيها ووقفها ، مما يؤدي إلى تفشي هذه الظواهر التضخمية وبالتالي تدهور قيمة العملة الوطنية حتى فقدان الثقة بها.(بن خليف طارق ،2004م، ص 1) .

ب- التضخم الكامن أو المكبوت (المقيد) : التضخم الكامن يتمثل في إرتفاع ملحوظ في الدخول النقدية دون أن يوجد لها منفذا للإنفاق بفضل تدخل الدولة ، حيث حالت بإجراءاتها المختلفة دون إنفاق هذه الدخول المتزايدة فيبقى التضخم كامناً وخفيا لايسمح له بالظهور في شكل إنكماش في الإنفاق على السلع الإستهلاكية والغذائية و الإستثمارية ، وعلى ذلك فإن التضخم قد يعبر عن الحالة التي تضعف فيها قدرة النقود على أداء وظيفتها إما كمقياس للقيمة أو كقوة شرائية عامة .(صبحي تادرس قريصة ، مدحت محمد العقاد ، 1983 ، ص249):.

3- التضخم الرأسمالي : وهو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستثمار ، حيث يعبر عن زيادة قيمة سلع الإستثمار على نفقة إنتاجها وكنتيجة لتفشي هذه الإتجاهات التضخمية فإن أرباحا كبيرة تتحقق في كلا من قطاعي الإستثمار والإستهلاك.

4-التضخم السلعي : وهو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الإستهلاك حيث يعبر عن زيادة نفقة إنتاج سلع الإستثمار على الادخار.

5- تضخم التكاليف: ينشأ نتيجة إرتفاع تكاليف عوامل الإنتاج بنسبة تفوق عن معدل الزيادة في الإنتاجية ارتفاعا يؤدي إلى الزيادة في المستوى العام للأسعار السائدة .

6- التضخم الذاتي (أو التلقائي) : يحدث هذا في الدول الرأسمالية خاصة ، وهو لا يستلزم بالضرورة وجود فائض في الطلب بحيث يزيد عن العرض إنما ينشأ نتيجة الإرتفاعات المستمرة في معدلات الأجور والأسعار، كما حصل في الولايات المتحدة في الفترة ما بين 1957م و 1960م.

المحور الثالث : الإطار النظري لبيانات التقارير المالية

أولاً: أثر تغير الأسعار على القوائم المالية (التقارير المالية) : علاقة التضخم بالمحاسبة

إن أحد المبادئ الرئيسية للمحاسبة هو مبدأ التكلفة والذي يقضي بإتباع التكلفة التاريخية كأساس للتقييم عند إعداد القوائم المالية ، بإفتراض أن وحدة القياس المحاسبي هي وحدة النقود في مبدأ التكلفة للوحدة النقدية المستخدمة في قياس القوة الشرائية.

1- أوجه قصور مبدأ التكلفة التاريخية:

لقد أثر مبدأ التكلفة التاريخية كثيرا من الإنتقادات حول محدودية فائدة إستخدام القوائم المالية

المعدة على أساسه خاصة الإنتقاد المتعلق بعدم ملاءمة المعلومات لإتخاذ القرارات ، ولقد صدرت انتقادات عديدة أهمها ما يلي:

أ- إن إعتماد مبدأ التكلفة التاريخية على فرض وحدة القياس النقدي قد يؤدي إلى ظهور أخطاء وحدة. القياس بحيث فرض وحدة القياس نفسه يعاني من نقاط ضعف .(مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة ، مر1999م ، ص 24 – 25).

ب- نطاق الفرض الذي يقتصر على العمليات المالية فقط أي لا يتعامل إلا مع العمليات الممكن ترجمتها.

ج- الإفتراض المتعلق بثبات وحدة القياس النقدي كغيرها من الوحدات الأخرى هو غير ذلك لأن وحدة القياس النقدي غير ثابتة بسبب التغيرات التي تطرأ على قوتها الشرائية ، ما يؤدي إلى عدم تجانس الأرقام المحاسبية بين الفترات المالية و بالتالي فقد ميزة وخاصية الثبات والتماثل وعدم قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة.

د- التعارض الناشئ مع مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات في حالات التضخم ، حيث تقاس المصروفات بالتكلفة التاريخية بينما الإيرادات تقاس بالقيم الجارية وبالتالي عدم موضوعية المقابلة.

هـ- عدم موضوعية إستخدام مبدأ التكلفة التاريخية في حال التغيرات الكبيرة في الأسعار الخاصة بعناصر الأصول والإلتزامات ، حيث تكون قيمتها بعيدة عن القيم الجارية لها مما يفقد القوائم المالية الكثير من فوائدها.

و- الاعتماد على هذا المبدأ ينتج عنه قياس غير سليم لدخل الدورة بسبب أخطاء توقيت على مستويين.(رضوان حلوة حنان ، 2008 م ، ص 432).

ز- التعارض مع فرض الدورية ، حيث أن دمج دخل النشاط التشغيلي الجاري مع مكاسب الحيازة المحققة التي نتجت خلال الدورة الجارية أو سابقاتها ولكنها تحققت خلال الدورة الجارية ، فالدخل وفق التكلفة التاريخية هو خليط من أرباح عمليات التشغيل أو الإنتاج ومن مكاسب الحيازة (الإحتفاظ) الناتجة عن إرتفاع أسعار تكلفة البضاعة المباعة بالفرق بين تكلفتها الجارية وتكلفتها التاريخية.

ح- إعتماد مبدأ التكلفة التاريخية على مبدأ تحقق الإيراد يؤجل الإعتراف بتغيرات قيم الأصول والخصوم الناتجة خلال الفترة الحالية إلى حين حدوث تبادل حقيقي مع طرف خارجي أثناء الدورة أو في دورات لاحقة ، وهذا ما يؤكد عدم إستقلالية نتائج كل دورة على حدا الأمر الذي يجعل من نتائج الدورات غير صالحة في تقييم الأداء وكذلك المقارنة.

ط- مبدأ التكلفة التاريخية يقوم بإسقاط الكثير من الأصول غير الملموسة من سجلات المؤسسة مثل العلامة التجارية ، شهرة المحل المنتجة ذاتيا ، المعرفة التقنية التي إكتسبتها.

2- آثار التضخم على القوائم المالية:

ما تزال المنشآت في مختلف البلدان ، تعد بياناتها المالية على أساس مبدأ الكلفة التاريخية دون مراعاة ارتفاع معدلات التضخم الإقتصادي وإنخفاض قيم العملات النقدية فيها ، إن الإعتماد على هذا المبدأ في ظل التضخم الاقتصادي و الانخفاض النقدي يجعل العناصر المحاسبية المسجلة في كل من الميزانية العمومية وحساب النتيجة بالتكلفة التاريخية تظهر بقيمة منخفضة ولا تعبر عن قيمتها الحقيقة وذلك لأن تقييمها تم بعملية نقدية فقدت جزءاً من قوتها الشرائية بسبب التضخم الإقتصادي ، فبالنسبة لعناصر الميزانية العمومية تصبح مضّللة ولا تعبر عن حقيقتها الإقتصادية خلال فترة التضخم الإقتصادي حيث أن التضليل يصيب العناصر غير النقدية التي تتمثل في الموجودات الثابتة والمخزون ، ويؤثر بشكل غير مباشر على حقوق الملكية ، كما أن العناصر النقدية التي تتمثل في المدينين والبنود والقروض تفقد قوتها الشرائية.

حيث يؤدي التضخم إلى إرتفاع تكاليف الإنتاج ومن ثم ينعكس أثر ذلك على رفع أسعار بيع المنتجات الأمر الذي يجعل من الربح المحاسبي مضللاً ولا يعكس الربح الحقيقي للفترة المالية ، مما يؤدي إلى تضليل في القيمة الضريبية و توزيع حصص ربحية وهمية ، ومن ثم ينعكس أثره السلبي على حفظ الطاقة الإنتاجية للشركة بسبب تأثر تمويل الإستثمارات بذلك .(سعود جايد مشكور العامري ، 2006 ، ص90) .

ثانياً: أثر التضخم علي القوائم المالية: إن تأثير التضخم على الأصول ينعكس في كل من قائمة الدخل و الميزانية العمومية ، ففي حالة حدوث التضخم فإن إيرادات المبيعات الحالية سوف يتم مقابلتها بمخزون البضاعة التي غالبا ما يكون قد تم شراؤها منذ عدة شهور ماضية وكذلك

هذه الإيرادات يتم مقابلتها بإستهلاكات تم إحتسابها على أساس التكلفة التاريخية للممتلكات ، هذه التأثيرات للتضخم على القوائم المالية قد تضع الشركة في مواجهة العديد من المشاكل.

المحور الرابع: الدراسة الميدانية

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين بشركة بروج لخدمات الصناعة والإنشاءات الاستشارية، أما عينة الدراسة فقد تم إختيارها بطريقة عشوائية قوامها (30) إستبانة من المدراء ، ورؤساء الأقسام ، والمحاسبين ، والإداريين ، وشاغلي الوظائف الأخرى.

ثانياً: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

تم إدخال البيانات وتحليلها باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) ، واستخدمت الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات الأولية حيث تمت معالجتها إحصائياً باستخدام:

(1) الأساليب الإحصائية الوصفية

تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية بشكل عام للحصول على قرارات عامة عن خصائص وملامح تركيبة مجتمع الدراسة وتوزيعه وقد تضمنت الأساليب التوزيع التكراري لإجابات الوحدات المبحوثة .

(2) الوسط الحسابي:

تم استخدام مقياس الوسط الحسابي ليعكس متوسط إجابات عبارات الدراسة حيث تم إعطاء الوزن 5 لعبارة أوافق بشدة ، والوزن 4 لعبارة أوافق ، والوزن 3 لعبارة محايد ، والوزن 2 لعبارة لا أوافق ، والوزن 1 لعبارة لا أوافق بشدة.

(3). الانحراف المعياري:

تم اســـتخدامه لقياس مدى تجانس إجابات الوحدات المبحوثة ولقياس الأهمية النســـبية لعبارات محاور الاستبانة.

(4) استخدام اختبار (مربع كاى)

ISSN: 2709-5312

وتم استخدام هذا الاختبار لاختبار الدلالة الإحصائية لفرضيات الدراسة عند مستوى معنوية 5% ويعني ذلك انه إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية المصاحبة لقيمة مربع كاى المحسوبة اقل من 5% يرفض فرض العدم ويكون الفرض البديل (فرض الدراسة) صحيحاً . أما إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية المصاحبة لقيمة مربع كاى اكبر من 5% فذلك معناه قبول فرض العدم وبالتالي يكون الفرض البديل(فرض) الدراسة غير صحيح. وتحسب قيمة مربع كاي بالقانون التالي :

$$\text{كا}^2 = \text{مجـ} \frac{(\text{ك} - \text{ك}\bar{})^2}{\text{ك}\bar{}}$$

حيث :

ك = التكرار المشاهد

ك̄ = التكرار المتوقع

(5) **اختبار ألفا كرنباخ:**

وتم استخدامه لقياس الاتساق الداخلي لعبارات الدراسة للتحقق من صدق الأداة , ويعد المقياس جيداً وملائماً إذا زادت قيمة معامل ألفا كرنباخ عن (60%) ، والذي يقاس وفقاً للمعادلة

$$\text{معامل الثبات} = \frac{\text{ن}}{\text{ن} - 1} \left[1 - \frac{\text{مج ع2}_{\text{ن}}}{\text{مج ع2}} \right]$$

حيث (ن) ترمز إلى العدد الكلي لمفردات الاختبار

($ع^2$) ترمز إلى تباين درجات كل مفردة من مفردات الاختبار

(مج $ع^2$) ترمز إلى مجموع تباين درجات جميع المفردات

ثالثاً :اختبار درجة مصداقية البيانات : ثبات الإختبار يعطي المقياس نفس النتائج إذا ما استخدم اكثر من مرة ويعني الثبات ايضاً انه اذا طبق اختبار ما علي مجموعة من الافراد ورصدت درجة كل منهم ثم اعيد تطبيق الاختبار نفسه علي المجموعة نفسها وتم الحصول علي الدرجة نفسها يكون الاختبار ثابتاً تماماً كما يعرف الثبات ايضاً بأنه مدي الدقة والإتساق للقياسات التي يتم الحصول عليها مما يقيسه الاختبار.

(2) اختبارات الاتساق والثبات الداخلي للمقاييس المستخدمة (درجة مصداقية البيانات): يقصد بثبات المقاييس درجة خلو المقاييس من الأخطاء أي درجة الاتساق الداخلي بين العبارات المختلفة والتي تقيس متغير ما , والثبات يعنى الاستقرار أي الحصول على نفس القيم عند إعادة استخدام أداة القياس وبالتالي فهو يؤدى إلى الحصول على نفس النتائج أو نتائج متوافقة في كل مرة يتم فيها إعادة المقياس . وكلما زادت درجة الثبات واستقرار الأداة كلما زادت الثقة فيه ، ولحساب ثبات الاستبانة تم استخدام ، طريقة معامل الفا كرنباخ. طريقة التجزئة النصفية.

معامل الثبات بطريقة معامل الفا كرنباخ":

تم توزيع الاستبانات على عينة استطلاعية قوامها (10) من أفراد العينة ، وكان معامل الثبات كما هو موضح بالجدول (1)

جدول (1)

معامل المصداقية الفا كرنباخ والتبات لعبارات الأستبانة

عدد الحالات	معامل الفا كرنباخ
10	0.90

المصدر : إعداد الباحث ، بالإعتماد علي بيانات الإستبانة ، 2022م

إن نتائج اختبار الثبات للمقياس الكلى لجميع عبارات الاستبانة (0.90) وهو أكبر من (60%) وتعنى هذه القيم توافر درجة عالية من الثبات ،

الصدق الذاتي = $\sqrt{\text{معامل الثبات}}$ = $\sqrt{0.90}$ = 0.95

ومن ثم يمكن القول بان المقاييس التي اعتمد عليها الدراسة تتمتع بدرجة عالية من الثبات ، والصدق الذاتي ، مما يمكننا من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

رابعاً: تحليل البيانات واختبار الفرضيات

ISSN: 2709-5312

يتناول الباحث في هذا المبحث تحليل البيانات الشخصية وبيانات الاستبانة واختبار فرضيات الدراسة باستخدام الاساليب الاحصائية والاشكال البيانية بالإضافة الي ذلك يتم اجراء مقارنة بين اهم نتائج الدراسة الميدانية ونتائج الدراسات السابقة وذلك علي النحو التالي:

جدول (2)

البيانات الشخصية

العمر	**العدد**	**النسبة المئوية**
30 سنة فأقل	2	%6.7
30 وأقل من 35 سنة	8	%26.7
35 وأقل من 40 سنة	7	%23.3
40سنة وأقل من 45 سنة	7	%23.3
45 سنة فأكثر	6	%20.0
المجموع	30	%100
التخصص العلمي	**العدد**	**النسبة المئوية**
ثانوي	1	%3.3
بكالوريوس	8	%26.7
دبلوم عالي	3	%10.0
ماجستير	4	%13.3
دكتوراه	6	%20.0
أخري	8	%26.7
المجموع	30	%100
التخصص العلمي	**العدد**	**النسبة المئوية**
محاسبة	14	%46.7
إدارة أعمال	5	%16.7
اقتصاد	0	%0
دراسات مصرفية	2	%6.7
أخرى	9	%30.0
المجموع	30	%100
الوظيفة	**العدد**	**النسبة المئوية**
مدير	3	%10.0
رئيس قسم	3	%10.0

محاسب	11	%36.7
إداري	4	%13.3
أخرى	9	%30.0
المجموع	30	%100
سنوات الخبرة	**العدد**	**النسبة المئوية**
أقل من 5 سنوات	10	%33.3
5 سنة وأقل من 10سنة	9	%30.0
10سنة وأقل من 15سنة	6	%20.0
15سنة وأقل من 20سنة	1	%3.3
20سنة فأكثر	4	%13.3
المجموع	30	%100

يتضح من الجدول (2) أن غالبية المبحوثين وفق اعمارهم (30سنة وأقل من 35سنة) وبنسبة (26.7%) ، وان غالبية المبحوثين لديهم مؤهلات علمية بكالريوس واخري حيث بلغت (8) وبنسبة (6.7%) من العينة المبحوثة ، وان غالبية المبحوثين تخصصهم محاسبة وبنسبة (46.7%) ، كما ان غالبية المبحوثين يعملون في وظيفة المحاسب (36.7%) ، وان غالبية المبحوثين خبراتهم تقل سنوات خبرتهم عن 5سنوات (10) مبحوثين وبنسبة (33.3%).

الإحصاء الوصفي لإجابات عينة الدراسة علي عبارات المحاور:

جدول (3)

الاحصاء الوصفي لاجابات افراد عينة الدراسة علي عبارات الفرضية الأولى

العبارات	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الرتبة	النتيجة
1. تتأثر بيانات التقارير المالية في قائمة الدخل بالتغيرات في المستوى العام للأسعار	1.00	3.40	5	أوافق
2. تخضع بيانات قائمة المركز المالي للتغيرات التي تحدث في أسعار الصرف	1.01	3.73	4	أوافق
3. تؤثر التغيرات التي تحدث في حقوق الملكية في التغيرات في المستوى العام للأسعار	1.23	3.27	6	محايد
4. تظهر الايضاحات المرفقة بالقوائم المالية لشركات المقاولات التغير في المستوى العام للأسعار	0.57	4.23	2	أوافق بشدة
5. يؤثر التضخم على بيانات التقارير المالية المعدة في شركات المقاولات	0.48	4.10	3	أوافق
6. توضح القوائم المالية المعدة في شركات المقاولات التغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار	0.77	4.60	1	أوافق بشدة
7. تساهم التغيرات في حقوق المساهمين في التغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار	1.09	2.70	7	محايد
المتوسط للمحور ككل	0.88	3.72		أوافق

المصدر : إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2022م

من الجدول (3) نلاحظ ان غالبية العبارات التي تعبر عن الفرضية الأولى يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي (3) ، وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على غالبية العبارات التي تعبر عن الفرضية الأولى ، كما بلغ متوسط جميع العبارات (3.72) ، وهذا يدل على موافقة أفراد العينة على غالبية العبارات التي تقيس الفرضية الأولى ، بانحراف معياري (0.88) مما يدل على تمركز القيم حول وسطها الحسابي.

ISSN: 2709-5312

جدول (4)

الاحصاء الوصفي لاجابات افراد عينة الدراسة علي عبارات الفرضية الثانية

العبارات	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الرتبة	النتيجة
تعتمد الشركات على معايير المحاسبة لمعالجة التغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار عند إعداد قائمة الدخل	0.86	3.40	4	أوافق
1. تستند الشركات عند إعداد قائمة المركز المالي على معايير المحاسبة والمراجعة والضبط لمعالجة التغيرات التي تحدثه في المستوى العام للأسعار	1.14	3.93	3	أوافق
2. تستمد الشركات معايير المحاسبة لمعالجة التضخم في قائمة التدفقات المالية	1.03	3.28	5	محايد
3. تعتمد الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية لشركات المقاولات على معايير المحاسبة لمعالجة التغيرات في أسعار الصرف	0.57	4.13	2	أوافق
4. تبين الشركات معايير المحاسبة لمعالجة التغيرات في أسعار الصرف من خلال التغيرات في حقوق الملكية	1.09	2.86	6	محايد
5. توضح الشركات معايير المحاسبة والمراجعة والضبط لمعالجة التغيرات التي تحدث في حقوق المساهمين	1.39	2.83	7	محايد
6. تعالج معايير المحاسبة والمراجعة والضبط في شركات المقاولات التغيرات في المستوى العام للأسعار عند إعداد التقارير المالية	0.56	4.21	1	أوافق بشدة
المتوسط للمحور ككل	0.95	3.52		أوافق

المصدر : إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2022م

من الجدول (4) نلاحظ ان غالبية العبارات التي تعبر عن الفرضية الثانية يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي (3) ، وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على غالبية العبارات التي تعبر عن الفرضية الثانية ، كما بلغ متوسط جميع العبارات (3.52) ، وهذا يدل على موافقة أفراد العينة على غالبية العبارات التي تقيس الفرضية الثانية ، بانحراف معياري (0.95) مما يدل على تمركز القيم حول وسطها الحسابي.

ISSN: 2709-5312

جدول (5)

الاحصاء الوصفي لاجابات افراد عينة الدراسة علي عبارات الفرضية الثالثة

العبارات	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الرتبة	النتيجة
1. تعالج معايير المحاسبة لشركات المقاولات آثار التضخم عند إعداد قائمة الدخل	1.02	3.76	3	أوافق
2. توضح الشركات معايير المحاسبة والمراجعة أثر التغيرات في المستوى العام للأسعار عند إعداد قائمة المركز المالي	1.02	3.41	4	أوافق
3. تظهر معايير المحاسبة والمراجعة لشركات المقاولات أثر التغيرات في أسعار الصرف من خلال معالجة التغيرات في حقوق الملكية	1.09	2.93	7	محايد
4. تعكس معايير المحاسبة والمراجعة لشركات المقاولات أثر في أسعار الصرف من خلال معالجة التغيرات في حقوق الملكية	1.36	3.14	5	محايد
5. تظهر معايير المحاسبة والمراجعة في شركات المقاولات أثر التغيرات في أسعار الصرف عند إعداد الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية	0.69	4.45	1	أوافق بشدة
6. تبين معايير المحاسبة للشركات أثر التغير في المستوى العام للأسعار من خلال معالجة التغيرات في حقوق المساهمين	1.10	3.00	6	محايد
7. توضح إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة والمراجعة أثر التضخم على بيانات شركات المقاولات	0.57	3.89	2	أوافق
المتوسط للمحور ككل	0.98	3.51		أوافق

المصدر : إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2022م

يتضح للباحث من الجدول (5) ان غالبية العبارات التي تعبر عن الفرضية الثالثة يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي (3) ، وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على غالبية العبارات التي تعبر عن الفرضية الثالثة ، متوسط جميع العبارات (3.51) ، وهذا يدل على موافقة أفراد العينة على غالبية العبارات التي تقيس الفرضية الثالثة ، بانحراف معياري (0.98) مما يدل على تمركز القيم حول وسطها الحسابي.

ISSN: 2709-5312

خامساً : اختبار الفرضيات:

سيتم إستخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة لمعرفة دلالة الفروق في اجابات افراد عينة الدراسة علي عبارات كل فرضية.

إختبار الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الاولي من فرضيات الدراسة علي الاتي: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التقارير المالية المعدة والتغيرات في المستوى العام للأسعار

وللتحقق من صحة الفرضيات ، استخدم الباحث اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة ، فإذا كانت الدلالة الإحصائية المصاحبة لقيمة مربع كاي المحسوبة أقل من 0.05 ، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق معنوية ، وفي النتيجة تم الاعتماد على المتوسط المرجح .

جدول (6)

نتائج اختبار مربع لعبارات الفرضية الأولى

العبارات	مربع كاي المحسوبة	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية	التفسير
1. تتأثر بيانات التقارير المالية في قائمة الدخل بالتغيرات في المستوى العام للأسعار	17.733	3	.000	دالة
2. تخضع بيانات قائمة المركز المالي للتغيرات التي تحدث في أسعار الصرف	12.133	3	.007	دالة
3. تؤثر التغيرات التي تحدث في حقوق الملكية في التغيرات في المستوى العام للأسعار	7.667	4	.105	غير دالة
4. تظهر الايضاحات المرفقة بالقوائم المالية لشركات المقاولات التغير في المستوى العام للأسعار	14.600	2	.001	دالة
5. يؤثر التضخم على بيانات التقارير المالية المعدة في شركات المقاولات	25.800	2	.000	دالة
6. توضح القوائم المالية المعدة في شركات المقاولات التغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار	25.800	2	.000	دالة
7. تساهم التغيرات في حقوق المساهمين في التغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار	14.000	4	.007	دالة

المصدر : إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2022م

يتضح للباحث من الجدول (6) أن غالبية العبارات دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05 ، فإن ذلك يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ، وغالبيتها لصالح الموافقين على أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التقارير المالية المعدة والتغيرات في المستوى العام للأسعار ، وعليه نستنتج أن الفرضية التي تنص على أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التقارير المالية المعدة والتغيرات في المستوى العام للأسعار هي فرضية مقبولة.

اختبار الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية من فرضيات الدراسة علي الاتي: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين اعتماد شركات المقاولات على معايير المحاسبة والضبط لمعالجة التضخم في بيانات التقارير المالية المعدة.

جدول (7)

نتائج اختبار مربع لعبارات الفرضية الثانية

العبارات	مربع كاي المحسوبة	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية	التفسير
1. تعتمد الشركات على معايير المحاسبة لمعالجة التغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار عند إعداد قائمة الدخل	39.600	3	.000	دالة
2. تستند الشركات عند إعداد قائمة المركز المالي على معايير المحاسبة والمراجعة والضبط لمعالجة التغيرات التي تحدثه في المستوى العام للأسعار	8.933	3	.030	دالة
3. تستمد الشركات معايير المحاسبة لمعالجة التضخم في قائمة التدفقات المالية	34.966	4	.000	دالة
4. تعتمد الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية لشركات المقاولات على معايير المحاسبة لمعالجة التغيرات في أسعار الصرف	15.800[c]	2	.000	دالة
5. تبين الشركات معايير المحاسبة لمعالجة التغيرات في أسعار الصرف من خلال التغيرات في حقوق الملكية	16.690	4	.002	دالة
6. توضح الشركات معايير المحاسبة والمراجعة والضبط لمعالجة التغيرات التي تحدث في حقوق المساهمين	11.000	4	.027	دالة
7. تعالج معايير المحاسبة والمراجعة والضبط في شركات المقاولات التغيرات في المستوى العام للأسعار عند إعداد التقارير المالية	15.379	2	.000	دالة

المصدر : إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2022م

يتضح للباحث من الجدول أن جميع العبارات دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05، فإن ذلك يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ، وغالبيتها لصالح الموافقين على أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين اعتماد شركات المقاولات على معايير المحاسبة والضبط لمعالجة التضخم في بيانات التقارير المالية المعدة ، وعليه نستنتج أن الفرضية التي تنص على أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين اعتماد شركات المقاولات على معايير المحاسبة والضبط لمعالجة التضخم في بيانات التقارير المالية المعدة هي فرضية مقبولة.

اختبار الفرضية الثالثة:

تنص الفرضية الثالثة من فرضيات الدراسة علي الاتي: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين معايير المحاسبة والمراجعة والضبط لشركات المقاولات في معالجة آثار التضخم عند إعداد القوائم المالية.

جدول (8)

نتائج اختبار مربع لعبارات الفرضية الثالثة

العبارات	مربع كاي المحسوبة	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية	التفسير
1. تعالج معايير المحاسبة لشركات المقاولات آثار التضخم عند إعداد قائمة الدخل	23.276	3	.000	دالة
2. توضح الشركات معايير المحاسبة والمراجعة أثر التغيرات في المستوى العام للأسعار عند إعداد قائمة المركز المالي	15.828	3	.001	دالة
3. تظهر معايير المحاسبة والمراجعة لشركات المقاولات أثر التغيرات في أسعار الصرف من خلال معالجة التغيرات في حقوق الملكية	19.500	4	.001	دالة
4. تعكس معايير المحاسبة والمراجعة لشركات المقاولات أثر في أسعار الصرف من خلال معالجة التغيرات في حقوق الملكية	9.103[c]	4	0.06	غير دالة
5. تظهر معايير المحاسبة والمراجعة في شركات المقاولات أثر التغيرات في أسعار الصرف عند إعداد الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية	8.759	2	.013	دالة
6. تبين معايير المحاسبة للشركات أثر التغير في المستوى العام للأسعار من خلال معالجة التغيرات في حقوق المساهمين	18.759	4	.001	دالة
7. توضح إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة والمراجعة أثر التضخم على بيانات شركات المقاولات	43.143	3	.000	دالة

ISSN: 2709-5312

المصدر : إعداد الباحث الدراسة الميدانية 2022م

يتضح للباحث من الجدول (8) أن غالبية العبارات دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05 ، فإن ذلك يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ، وغالبيتها لصالح الموافقين على أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين معايير المحاسبة والمراجعة والضبط لشركات المقاولات في معالجة آثار التضخم عند إعداد القوائم المالية ، وعليه نستنتج أن الفرضية التي تنص على أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين معايير المحاسبة والمراجعة والضبط لشركات المقاولات في معالجة آثار التضخم عند إعداد القوائم المالية هي فرضية مقبولة.

الخاتمة

اولاً: النتائج

توصلت الدراسة الي النتائج التالية:

1- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين بيانات التقارير المالية المعدة والتغيرات في المستوى العام لشركة بروج لخدمات الصناعة والإنشاءات الاستشارية المحدودة.

2- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين اعتماد شركات المقاولات على معايير المحاسبة والمراجعة والضبط لمعالجة التضخم في بيانات التقارير المالية المعدة بشركة بروج لخدمات الصناعة والإنشاءات الاستشارية المحدودة.

3- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معايير المحاسبة والمراجعة والضبط لشركات المقاولات في معالجة آثار التضخم عند إعداد القوائم المالية بشركة بروج لخدمات الصناعة والإنشاءات الاستشارية المحدودة.

4- يحدث التضخم أثراً على بيانات التقارير المالية المعدة في شركة بروج للمقاولات.

ثانياً : التوصيات

في ضوء النتائج السابقة ، توصي الدراسة بالآتي :

1- ضرورة إعتماد شركات المقاولات علي معايير محاسبية لمعالجة التضخم في بيانات التقارير المالية.

2- ضرورة إستناد الشركات علي معايير المحاسبة والمراجعة لمعالجة التغيرات في المستوى العام للأسعار عند إعداد قائمة المركز المالي.

3- الاهتمام بمعالجة آثار التضخم عند إعداد القوائم المالية وذلك من خلال استخدام معايير المحاسبة والمراجعة والضبط بشركات المقاولات.

4- علي معايير المحاسبة والمراجعة بشركات المقاولات أن تظهر التغيرات في أسعار الصرف عند إعداد الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية.

5- ضرورة اعداد الشركات القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة والمراجعة والضبط حتي لا يكون هناك تضخم يؤثر علي بياناتها.

6- ضرورة توضيح التغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار لعالجتها في الشركات.

7- يجب التعرف علي الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لتكون مفيدة للمستخدمين .

المصادر والمراجـع

1. عبدالرحمن عبيد إدريس عبدالله (2009م)، **أثر التضخم علي القوائم المالية**، الخرطوم ، جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة.

2. زهير عبد السلام (2012م) ، **أثر التضخم علي معلومات القوائم في أسواق المال** ، الخرطوم ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة .

3. رماش يس ، زرقين ، عبود (2017م) ، **أثر القوائم المالية في ظل الإعتماد علي معايير المحاسبة الدولية** ، الجزائر، جامعة أم البواقي، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير غير منشورة.

4. زعباط ، مهدي ، غضابنة ، ليليا (2019م) ، **بدائل القياس المحاسبي لآثار التضخم علي القوائم المالية** ، الجزائر ، جامعة أم البواقي ، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير غير منشورة.

5. حسبن غازي عناية ، (1991م) ، **تمويل التنمية الإقتصادية بالتضخم المالي** ، دار الجيل ، بيروت.

6. سعيد هتهات (2006م) ، **دارسة إقتصادية و قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر**، الجزائر ، جامعة ورقلة كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية ، رسالة ماجستير غير منشورة.

7. عادل أحمد حشيش (2004م) ، **أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي** ، مصر ، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية .

8. عقيل جاسم عبد الله، النقود والبنوك (1999م) ، **المنهج النقدي والمصرفي** ، دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع.

8. بن خليف طارق **(2004م)** ، **دراسة السببية بين المتغيرات : التضخم ، سعر الصرف، سعر الفائدة في الجزائر** ، الجزائر ، كلية العوم الإقتصادية والتسيير ، رسالة ماجستير غير منشورة.

9. صبحي تادرس قريصة، مدحت محمد العقاد (1983م) ، **النقود والبنوك والعلاقات الإقتصادية الدولية** ، دار النهضة العربية.